



## قانون العقوبات الأميركية 2008 على إيران

التقييم : ممتاز

2008/6/22

بدأت اللجنة المالية في الكونغرس الأميركي، في 18 حزيران، مناقشة فرض عقوبات جديدة على إيران، ويعرف قانون العقوبات الجديد بـ "قانون مقاطعة إيران 2008". القانون الجديد يأتي في إطار الإجراءات الأميركية في تشديد العقوبات الاقتصادية من جانب واشنطن. ويشمل المقترح الأميركي الجديد جملة من الإجراءات تطال إيران ودولا أخرى تتعاون معها.

يقترح القانون الجديد فرض عقوبات على الشركات الأميركية، التي تتعاون مع إيران من خلال شركات صغيرة تابعة لها خارج الولايات المتحدة، وهو الأسلوب الذي تلجأ إليه بعض الشركات الأميركية الكبرى التي ترغب في التعاون مع إيران. كما يقترح القانون معاقبة البنك الدولي إذا ما منح إيران قروضا مالية.

ويذهب القانون الجديد أبعد من ذلك، إذ يتوعد روسيا بإبطال اتفاقية التعاون النووي الموقعة بين واشنطن وطهران المعروفة بـ "الاتفاقية 123"، إذا ما أصرت موسكو على الاستمرار في دعمها العسكري والنووي لطهران.

مشروع القانون الجديد يتحدث عن إغلاق كل الحسابات التي تعود إلى دبلوماسيين أو شخصيات إيرانية مرتبطة بمؤسسات مالية مهمة في إيران مثل منظمة المستضعفين، وكذلك منظمة الشهيد التي يعتقد أميركيا أنها تمول المشروع النووي الإيراني.

المشروع المقترح يتحدث عن امتناع الولايات المتحدة من القيام بأي جهد من شأنه أن يساعد بغداد الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية WTO، وهو الأمر الذي يتعارض كليا مع ما ورد في حزمة الحوافز التي قدمتها المجموعة (1+5) إلى إيران إذا تحدثت تلك الحوافز عن دعم المجموعة لإيران للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تلك الحوافز التي تعتبر واشنطن من الدول التي وافقت على منحها.

المشروع كان لن يطبق، إلا إذا صادق عليه الرئيس الأميركي، وهو الأمر الذي يبدو متوقفا في ظل التصعيد الذي جرى بعد جولة بوش الأوروبية والتي نجح من خلالها بإبقاء الجبهة الأوروبية موحدة مع أميركا على ضرورة تواصل الضغط على إيران.

إيران كانت قد أعلنت أنها تحتاج بعض الوقت للرد على الحوافز الأوروبية، وان هناك ردا سيتم الإعداد له، لكنه هذه المرة سيعكس الرد رأي البرلمان الإيراني كذلك، وهو الأمر الذي يبدو جديدا في أسلوب التعاطي الإيراني مع المجتمع الدولي.

المعلن إيراني حتى الآن هو أن طهران مستعدة لبدء تفاوض على حزمة الحوافز الأوروبية، لكن هذا الرد لا يبدو انه سيقنع مقدمي الحوافز الذين يريدون قبل أي تفاوض تعليقا لعمليات تخصيص اليورانيوم.

على كل الأحوال المخيمة لا توحى بأن هناك انفراجا أو وقفا للتصعيد، لكن حتى لا يبدو غير متفائلين لنتنظر إعلان الموقف الرسمي، والذي لا يبدو انه سيتأخر كثيرا.

[mahjoob.zweiri@alghad.jo](mailto:mahjoob.zweiri@alghad.jo)

محجوب الزويري